العراق في ضوء مؤشرات الحكم الرشيد للمدة (2014 – 2018)

Iraq in the light of the indicators of Rational governance for the period (2014 – 2018)

د. سونيا آرزروني وارتان [1]

جامعة البصرة – العراق

Sonia.arzrony@gmail.com

تاريخ الإستقبال:2020/05/03 تاريخ النشر:2020/11/16

المستخلص:

على وفق الابعاد الثلاثة (الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي) للحكم الرشيد ست مؤشرات عالمية "رئيسة لكل منها مؤشرات فرعية" ولكل بعد مؤشران، وتتراوح قيمتها ما بين الموجبة(+ 2,5)(جودة أفضل للحكم) والسالبة(-5 ,2)(أسوأ حكم)، وفي العراق، ان المؤشرات جميعها ذات قيم سالبة(أداء سيء للحكم)، إلا افضلها (حرية الرأي والمساءلة) يليها مؤشرا (نوعية التنظيموفاعلية الحكومة) وأكثرها سوءاً" بدءاً" بمؤشر(الاستقرار السياسي) يليه(سيادة القانون) ومن ثم (مكافحة الفساد)، وكل ذلك ناجم عن عوائق عدة تتمثل في(ارتفاع معدل الاعمال الإرهابية وما يترتب عليها من خسائر بشرية ومادية، عدم استقلالية النظام القضائي، غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص، البيروقراطية الإدارية،،،الخ).لذا، يهدف البحث الى دراسة مؤشرات الحكم الرشيد في العراق والنظر في عوائقها بغية الوصول الى السبل الكفيلة للحد منها.

الكلمات المفتاحية:

الحكم الرشيد، البعد الاقتصادي(فعالية الحكومة- نوعية التنظيم)- البعد السياسي(حرية الرأي والمساءلة-الاستقرار السياسي)-البعد المؤسساتي(سيادة القانون – مكافحة الفساد).

Abstract:

According to the three dimensions (economic, political and institutional) of Rational governance, there are six main global indicators, each with sub-indicators and each dimension has two indicators, its value ranges between positive (+2,5) (better quality of governance) and negative (-2,5) (worst governance). In Iraq, all indicators have negative values (bad performance for governance), except for the best (freedom of opinion and accountability), followed by two indicators (type of organization and government effectiveness) . The worst of them begins with the indicator (political stability) followed by (the rule of law) and then (anti-corruption) , and all this is due to several obstacles represented in (the high rate of terrorist acts and the resulting human and material losses, lack of the independence of the judicial system, the absence of the real role of the private sector, the administrative bureaucracy, etc.). Therefore, the research aims to study the indicators of Rational governance, in Iraq and consider its obstacles in order to reach ways to reduce them.

Key words:

Rational governance, the economic dimension (government effectiveness - type of organization), the political dimension (freedom of opinion and accountability - political stability) - the institutional dimension (rule of law - anti-corruption)

[1]- المؤلف المرسل: سونيا ارزروني وارتان :Sonia.arzrony@gmail.com

مقدمة:

بدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد لأول مرة في كتابات البنك الدولي في عام(1989)، إذ تم الربط بين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إلا إنه أصبح أكثر رواجاً بعد طرح (مشروع الشرق الأوسط الكبير) وتم تعديله فيما بعد الى مشروع(الشرق الأوسط الاوسع) من أجل مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو (الديمقراطية وبناء اقتصادات السوق،،الخ)، على وفق ابعاده الثلاثة (الاقتصادي والسياسي والمؤسساتي)، تم وضع ستة مؤشرات عالمية "رئيسة لكل منها مؤشرات فرعية" ولكل بعد مؤشران"من برنامج بحثي طويل الأمد نفذه خبراء البنك الدولي وهما (دانييل كاوفمان) و(ماسيمو ماستروزي) اللذان يعملان في معهد البنك الدولي و(آرت كراي) من إدارة البحوث في البنك الدولي، وكل واحدة منها تقيس في مجال معين، ويجب تطبيقها معاً في آن واحد، قيمتها ما بين الموجبة(+ 2,5)(جودة أفضل للحكم) والسالبة(-2, 5)(أسوأ حكم). في العراق سجلت المؤشرات الستة المذكورة آنفاًقيماً سالبة للمدة (2014- 2018)، إلا إن افضلها (حرية الرأي والمساءلة) يليها مؤشرا (نوعية التنظيمو فاعلية الحكومة) وأكثرها سوءاً بدءاً بمؤشر(الاستقرار السياسي) يليه(سيادة القانون) ومن ثم (مكافحة الفساد) والناجمة عنعوائق تتمثل في (ازدياد اعمال العنف وما لها من خسائر بشرية ومادية، خضوع السلطة القضائية لـ تدخلات سياسية وطائفية، غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص، البيروقراطية الإدارية، زيادة معدلات الفقر والبطالة،،الخ)، مما يتطلب وضع العديد من الإجراءات للحد منها بغية الوصول الى (أفضل حكم) فيه.

أهمية البحث:تسليط الضوء على مؤشرات الحكم الرشيد في العراقلما لها من دور في تعزيز مشاركة فئات المجتمع كافة ومؤسساته في إدارة الحياة العامة.

مشكلة البحث:تنطلق من صياغة السوال الأتي: ما هي العوائقالتي تحول دون تحقيق حكم رشيد في العراق في ظل القصور الواضح في تطبيق مؤشراته"قيم سالبة" للمدة (2014 – 2018)؟.

فرضية البحث:اتسمت مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2014- 2018) بانها ذات قيم سالبة"أداء سيء" نتيجة عوائق عدة منها(عدم الاستقرار السياسي وغياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص وانتشار الفساد وغياب دور القانون وزيادة معدلات الفقر والبطالة،،الخ).

هدف البحث:دراسة مؤشرات الحكم الرشيدوعوائقها في العراق للمدة(2014 – 2018) وسبل المعالجة.

منهجية البحث:تقسم الدراسة الى ثلاثة محاور ، اختص المحور الأول بدراسة الحكم الرشيد من حيث النشأة والمفهوم والأهمية، في حين تطرق المحور الثاني الى مؤشراتهفي العراق والنظر في عوائقه، وختمت الدراسة بعدد من الاستنتاجات والمقترحات في المحور الثالث.

المحور الأول: الآطار المفاهيمي للحكم الرشيد

أولاً: نشأة إدارة الحكم الرشيد: في بادئ الأمر، ان اصطلاح"الحكم"يرجع الى أصول يونانية (KUBEMAN)، و قد عرف بلغات عدة منها اللاتينية بـ(GUBERNARE)،وبالفرنسية القديمة في القرن الثالث عشر بـ(GOUVERNEMENT–طريقة وفنالإدارة)كمرادف لاصطلاح الحكومة (GOUVERNEMENT–طريقة وفن الإدارة)، وباللغة الإنكليزية في القرن الرابع عشر بـ(GOVERNANCE)، وعرف على نطاق واسع ومعبر عن عبء الحكومة في عام (1679)(أبو حسين، 2017: 19).بدأ الاهتمام بمفهوم الحكم الرشيد(Good Governance) لأول مرة في كتابات البنك الدولي في عام(1989) حول كيفية تحقيق التنمية الاقتصادية ومحاربة الفساد في الدول الأفريقية، إذ تم الربط بين الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وفي بداية التسعينات، أصبح التركيز على الابعاد الديمقراطية للمفهوم من حيث تفعيل دور المجتمع المدني من أحزاب ونقابات، مما يجعل الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها(عارف و رشيد، 2017 : 184)، إلا انالاصطلاح أصبح أكثر رواجاً بعد طرح (مشروع الشرق الأوسط الكبير)(*) ضمن مبادرات الإدارة الامريكية "جورج بوش الابن" بعد الهجوم الإرهابي على برجي مركز التجارة العالمي بنيويورك ومبنى البنتاغون بواشنطن

بتاريخ (11/ 9/ 2011) تجاه منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الدول الثماني الصناعية الكبرى(امريكا/ بريطانيا/ المانيا/ إيطاليا/ اليابان/ روسيا/ فرنسا/ كندا)في مدينة(سي آيلاند) بولاية جورجيا الامريكية في حزيران من عام (2004) و تم تعديله فيما بعد الى مشروع(الشرق الأوسط الاوسع) من أجل مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو(الديمقراطية وبناء اقتصادات السوق التي تنتج أكبر فرص عمل للمنطقة بتشجيع القطاع الخاص، وتنفيذ إصلاحات في مجالي التعليم وحقوق المرأة)(مجدي، 2004 : 2)، فضلاً عن ذلك، ان ما عزز من دور الدول النامية في الاتجاه نحو الديمقراطية والحكم الصالح هو الدور الجديد للأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن الدوليين، والاشراف على الانتخابات وتوفير الدعم الفني، وعلى وفق ذلك، طرح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم الحكم الرشيد وحدد معاييره لكي يكون القاعدة الاساسية التي تستند إليها البلدان في عملية التحول الديمقراطي من أجل تحقيق العدالة والرفاه أولاً، وان تصان كرامة الانسان ثانياً.(التميمي، 2008: 148).

ثانياً : ماهية الحكم الرشيد وأهميته ومكوناته:للحكم الرشيد مفاهيم عدة على وفق ابعادها الثلاثةالمتمثلة في:

***البعد الاقتصادي:** على وفق تقرير التنمية الإنسانية،يفهمعلى انه: " الحكم الذي يعزز رفاه الانسان ويدعمه ويصونه ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لأكثر فئات المجتمع تهميشاً.(تقرير التنمية الإنسانية، 2002: 101)، ولاسيما أن مؤسسات الحكم الرشيد لا بد من ان تصاغ في مجالات ثلاثة(الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني) لتسهم في التنمية الإنسانية المستدامة من حيث إيجاد الظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية وتعزيز رفاه الانسان من خلال القضاء على الفقر وإيجاد فرص للعمل وحماية البيئة.(الخفاجي، 2002: 107).

- **البعد السياسي:**يعرف البنك الدولي الحكم الرشيد بانه: "التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام"، أي:(البنك الدولي، 2011: 164):*قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية.*عملية اختيار القائمين على السلطة ومراقبتهم واستبدالهم عند الضرورة.* احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.
- **البعد المؤسساتي:**"مشاركة الافراد والجماعات في المجتمع مع الحكومتين المركزية والمحلية في الأنشطة والصلاحيات المختلفة، بحيث اذا ما اجتمعت بشكل صحيح،أقترن اجتماعها ووجودها مع ممارسات السلطة باحترام لحقوق وكرامة الانسان، وتغليب مصلحة المجتمع العامة على المصلحة الخاصة".(علي، 2018: 44)، أي ممارسة تلك السلطات بأمانة ومسؤولية ذاتية سليمة وفطرية أولاً، وبنزاهة أمام الحق العام ثانياً، إذ يعرف أصحاب هذه الممارسة بصفتي الولاء والبراء، و ان الأمانة والنزاهة لا تقتصر على موظف الحكومة وان كان هو المعني بها بالمقام الأول،بل كل من يعمل لدى الغير في أي مجال.(المرجعنفسه: 44).

وتعرف الباحثة الحكم الرشيد على انه: ممارسة السلطات (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية) في إدارة شؤون الدولةعلى وفق أسس المساءلة وفاعلية الحكم والاستقرار السياسي والنهجين الاقتصادي والقانوني ومواجهة الفسادمن أجل تحقيق "العيش الكريم" وتوفير"الطمأنينة" لأفراد المجتمع كافة. وعليه، تشترك المفاهيم المذكورة أنفاللحكم الرشيد بخصائص معينة تتمثل في: *احترام الحكومة لحقوق الانسان من حيث التأكيد على الحرية وتحقيق العدالة مع تفعيل نظام المعاقبة للجرائم.*وجود الإدارة المسؤولة والقيادة السياسية الناجحة المقترنة بالاستجابة والمرونة الحكومية من خلال تدفق المعلومات ومستويات فساد منخفضة.*وجود الشرعية السياسية والتمثيل الشعبي عن طريق الانتخابات والممارسة الديمقراطية الصحيحة.

ثالثاً:أهمية الحكم الرشيد: تكمن أهميته في انه عنصر قوة للدولة من حيث:(أبو حسين، مرجع سابق:23)

1. يضمن وجود نظم قانونية وتشريعية ثابتة وعادلة على حد سواء، تعتمد المحاسبة والشفافية في عمل الادارات والوزارات كافة الى جانب التعاون المثمر والانسجام بين الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بغية تحقيق المصلحة العامة.

2. تعزيز مشاركة جميع فئات المجتمع ومؤسساته واحزابه المختلفة في إدارة الحياة العامة.

على وفق الفقرتين المذكورتين، يوفر بيئة ترتقي بالمجتمع، وتحقق الشرعية، وتوفر حرية التعبير ودعمها. وبالنسبة الى مكونات الحكم الرشيد (موضحة في الملحق (1)).

المحور الثاني: مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة (2014 – 2018): و تضم كل من:

أولاً: تحليل مؤشرات الحكم الرشيد في العراق:على وفق المفاهيم الثلاثةالمذكورة سابقاً، تم وضع ستة مؤشرات عالمية "رئيسة لكل منها مؤشرات فرعية "ولكل بعد مؤشرين" من برنامج بحثي طويل الأمد نفذه خبراء البنك الدولي وهما (دانييل كاوفمان) و(ماسيمو ماستروزي) اللذان يعملان في معهد البنك الدولي و(آرت كراي) من إدارة البحوث في البنك الدولي، و كل واحدة منها تقيس في مجال معين، ويجب تطبيقها معاً في آن واحد، ناهيك عن ذلك، تم استخدام مؤشر النوعية المؤسساتية(IQI) (Institutional Quality Index بأخذ المتوسط الحسابي للأشكال "المؤشرات"الستة،و تتراوح قيمتها ما بين الموجبة (+ 2,5)(جودة أفضل للحكم) والسالبة(-2, 5)(أسوأ حكم) (المطوري، 2011: 24-25)، والجدير بالذكر، تستند بياناتهاعلى تجميع آراء وتقارير من مختلف المصادر مثل(وحدة معلومات مجلة الإيكونيميست البريطانية /المنتدى الاقتصادي العالمي/منظمة غالوب"المعهد الأميركي" لاستطلاعات الرأي في الولايات المتحدة/ تقرير آفاق الاقتصاد في افريقيا/ مؤشر النزاهة العالمية /منظمة صحفيون "مراسلون" بلا حدود).وعليه، يمكن بيان مؤشرات الحكم الرشيد على وفق الابعاد الثلاثةفي الفقرات الآتية: (عارف ورشيد،مرجع سابق: 186-188)

أ. البعد الاقتصادي:

1. فاعلية الحكومة: تعكس جودة الخدمات العامة ودرجة استقلالية المؤسسات الحكومية عن الضغوط السياسية، ونوعية السياسات المطبقة، ومدى مصداقية التزام الحكومة بها، مؤشراتها الفرعية تكمن في (اخفاق المؤسسات/ نوعية "البنى التحتية ومدى الرضا عنها ك (الصحة/التعليم/ وفي المجال المذكور، قد ورد في دستور العراق لعام(2005) ضمن الفصل الأول (الحقوق): الفرع الثاني:الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(الانباري، الدستور ومجموعة قوانين الأقاليم والمحافظات،2009: 11) ما يلي:*"المادة (31) أولاً: لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية، وتعنى الدولة بالصحة العامة،وتكفل وسائل للعلاج والوقاية بأنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية.*ثانياً: للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة، وبأشراف من الدولة، وينظم ذلك بقانون. المادة (34) أولاً: التعليم عامل أساسي لتقدم المجتمع وحق تكفله الدولة، وهو الزامي في المرحلة الأبتدائية، وتكفل الدولة مكافحة الأمية. ثانياً: التعليم مجاني حق لكل العراقيين في مختلف مراحله.ثالثاً: تشجع الدولة البحث العلمي للأغراض السلمية بما يخدم الإنسانية، وترعى التفوق والابداع والابتكار ومختلف مظاهر النبوغ. رابعاً: التعليم الخاص والأهلي مكفول، وينظم بقانون"/ البيروقراطية المفرطة(التقيد الحرفي بالقانون)/ قدرة السلطات على تطبيق الإصلاحات).

2. نوعية التنظيم "السياسات الحكومية السليمة":قدرة الحكومة على صياغة السياسات الصحيحة وتطبيقها التي تسمح بتطوير القطاع الخاص، وتم ذكره في دستور العراق ضمن الفصل الأول بفرعه الثاني بالمادة(25): "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي على وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته "(المرجع نفسه: 10)،في حين تتمثل مؤشراتها الفرعيةب(تنظيم التصدير والاستيراد/ موانع الاستيراد(نظام الحصص-ارتفاع التعريفة الكوكية)/نوعية النظام الضريبي/ سهولة المباشرة بالأعمال/سهولة دخول الشركات الجديدة الى الأسواق/ الاستثمار الأجنبي،،الخ).

ب. البعد السياسي للحكم الرشيد:

1.حرية الرأي والمساءلة:تقيس قدرة الافراد على اختيار حكوماتهم ودورهم في مراقبة السلطات،أي ان صوت المواطن يعد شرطاً مسبقاً في الوصول العادل للسلع والخدمات العامة ونوعيتها "تحسين نتائج الصحة والتعليم ومعالجة الفقر،،الخ،،"بحيث تستجيب الدولة فيها لاحتياجاتهم كافة دون أي تمييز، ومؤشراتها الفرعية تكمن في (مسؤولية السلطات العامة/ حرية "التعبير عن الرأي– المظاهرات "التظاهر السلمي"– الصحافة" جميعها واردة في الدستور"الفصل الثاني "الحريات"(الانباري، مرجع سابق: 12) بالمادة (38):"تكفل الدولة بما لا يخل بالنظام العام والآداب من حيث :أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والاعلان والاعلام والنشر.ثالثاً:حرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون./ تنقل الأشخاصضمن المادة(44)-أولا: للعراقي حرية التنقل والسفر والسكن داخل العراق وخارجه/ الحريات المدنية" المادة (37) أولا: بفقرة(أ) حرية الانسان وكرامته مصونة"/ احترام حقوق الأقلياتالوارد بفصليه الأول(الحقوق)– الفرع الأول: الحقوق المدنية والسياسية ضمن المادة (17):" لكل فرد الحق في الخصوصية الشخصية بما لا يتنافى مع حقوق الاخرين والآداب العامة"،والثاني(الحريات) ضمنالمواد: (41): "العراقيون احرار في الالتزام بأحوالهم الشخصية حسب دياناتهم ومذاهبهم أو معتقداتهمأو اختياراتهم وينظم ذلك بقانون" و (42): "لكل فرد حرية الفكر والضمير والعقيدة".(43):أولاً: "اتباع كل دين أو مذهب احرار في": ب- إدارة الأوقاف وشؤونها ومؤسساتها الدينية وينظم ذلك بقانون.ثانياً: تكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها)/الثقة بالبرلمان/الثقة في الأمانة/ نزاهة الانتخابات/ السجن بسبب الانتماء العرقي والجنس والاتجاه الديني، السياسي،،الخ"/ شفافية السياسة السياسة الاقتصادية،،الخ).

2. الاستقرار السياسي وغياب العنف: يقيس مدى احتمال عدم استقرار الحكومة وتعرضها للتغيير، ودرجة استقلالية الحكومات عن الضغوط السياسية، وتطبيق السياسات ومدى مصداقية التزام الحكومات بها. مؤشراتها الفرعية (الإرهاب السياسي/ التوترات "الدولية – العرقية"/ النزاعات الداخلية والخارجية/ الاغتيالات السياسية/ النزاع المسلح/ المظاهرات العنيفة/خطر"الانقلاب العسكري- الحروب الاهلية-التمرد"/اعمال العنف بخصوص التنظيمات السياسية/ تفشي حالات "الاختفاء القسري- التعذيب وهي واردة في الفصل الثاني (الحريات) ضمن المادة (37)اولاًبفقرة (ج) "يحرم جميع أنواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الإنسانية، ولا عبرة بأي اعتراف انتزع بالإكراه أو التهديد أو التعذيب، وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي أصابه وفقاً للقانون". وثانياً: "تكفل الدولة حماية الفرد من الاكراه الفكري والسياسي والديني"(المرجعنفسه: 11).

ج. البعد المؤسسي للحكم الرشيد:

1.سيادة القانون: تطبيق التشريعات والنصوص القانونية على نحو عادل، وعد القانون مرجعية للجميع وسيادته على الجميع بدون استثناء (الغزالي، 2007: 4)، ويستند إلى مبدأين هما: * حيادية القوانين * مدى تقيد والتزام المواطنين و/ أو التزامهم بها، فكلما كانت القوانين حيادية تشريعاً وواقعاً، استقطبت للعمل ومشاركة الجمهور الكفيل بأطلاق الكفاءات(علي، مرجع سابق: 49)، أو يعبر عن مدى كفاءة النظم القانونية والقضائية وفاعليتها وثقة المتعاملين فيها (الشرطة- المحاكم – مستوى الجريمة والعنف)، ومؤشراتها الفرعية تكمن في (مدى استقلاليةالسلطة القضائيةعن التأثيرات السياسية من الحكومة/ الشفافية في النظام القضائي/ الجريمة المنظمة/ حماية حقوق الملكية(ورد ذكره في الفصل الأول(الحقوق) ضمن الفرع الثاني: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافيةفي المادة (23) أولاً: "الملكية الخاصة مصونة، ويحق للمالك الانتفاع بها واستغلالها والتصرف بها في حدود القانون". ثانياً: "لا يجوز نزع الملكية إلا لأغراض المنفعة العامة مقابل تعويض عادل وينظم ذلك بقانون".وثالثاً بفقرة أ- للعراقي الحق في التملك في أي مكان في العراق، ولا يجوز لغيره تملك غير المنقول إلا ما استثني بقانون.(الانباري،مرجع سابق: 9–10)/ الخسائر وكلفة الجريمة/ اختطاف الأجانب/غسيل الأموال/ الاطار القانوني لمواجهة الإجراءات غير الكفوءة/ التبرع غير الشرعي الى الأطراف ذوي العلاقة).

2.مكافحة الفساد: يقيس وجود ظاهرة الفساد المالي والإداري ومدى تفشيه في إتمام المعاملات وتأثيره في بيئة الاعمال. مؤشراتها الفرعية(مدى انتشار الفساد في " الحكومة/ الجهاز القضائي/ الاقتصاد/ بين المسؤولين العاميين- "الأحزاب السياسية"/ خسائر الفساد وكلفته/ مدى ثقة الجماهير بنزاهة السياسيين / البيروقراطية في البلد).

وعليه، ومن بيانات الجدول (1)، يتضح ان جميع المؤشراتللمدة(2014 – 2018) ذات قيم سالبة،و لاسيما مؤشر (الاستقرار السياسي)، إذ احتل المرتبة الأولى في التراجع – التدهور، فقد انخفضت قيمته أكثر بالاتجاه السالب المعاكس،

جدول(1) مؤشرات الحكم الرشيد في العراق للمدة(2014 – 2018)

(+ 5,2) (أداء ممتاز): (–2,5) (أداء سيء)

السنة	البعد الاقتصادي		البعد السياسي		البعد المؤسساتي	
	فاعلية الحكومة	نوعية التنظيم	حرية الرأي والمساءلة	الاستقرار السياسي	سيادة القانون	مكافحة الفساد
2014	1,11-	1,25-	1,14-	2,48-	1,33-	1,33-
2015	1,25-	1,24-	1,13-	2,26-	1,42-	1,37-
2016	1,27-	1,13-	1,2-	2,31-	1,63-	1,39-
2017	1,26-	1,20-	1,5-	2,31-	1,64-	1,37-
2018	1,32-	1,22-	0,99-	2,56-	1,76-	1,40-

Source:Worldwide Governance Indicators (WGI) 2019 INTRACTIVE DATA ACCESS, 20.SPT. 2019.www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

فبعد ان كان (–2,48) في عام (2014) بسبب خروج بعض المحافظات الشمالية والغربية (نينوى وصلاح الدين والأنبار وبابل وديالى وبعض مناطق كركوك) المتزامنة باحتلال داعش عن سيطرة الحكومة المركزية، اصبح (–2,31) مكرر في عامي (2016 و2017) ليصل الى (–2,56) في عام (2018)،أي لم يسجل أي تحسن للمدةالمذكورة، ومن ثماستمرار حالة عدم الاستقرار السياسي بسبب تفاقم حدة النزاع الداخلي في ظل زيادة الاغتيالات والعنف" ضمن فقرة عوائق الحكم الرشيد".

- يليه مؤشر (سيادة القانون)، بتسجيلهأدنى درجة سلبية (هي الأفضل في درجة السوء(–1,33) عام(2014) ليصبح (–1,42) في عام(2015) وبنسب متقاربة "سلبية ايضاً" بـ(–1,63 و–1,64) في عامي(2016و2017) على التوالي،وأعلاها درجة سلبية(–1,76)قد سجل في عام (2018)،مما يدل ذلك على ضعف ثقة الافراد بالقانون في استشراء الفساد في المحاكم والشرطة، ومن ثم ارتفاع نسب العنف والجريمة، وفي المجال المذكور، و لاسيما على وفق المؤشر العربي(**)(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثاني : تقييم الرأي العام لمؤسسات الدولة وأداء الحكومات، التقارير السنوية (2014 – 2017): صفحات متفرقة)، في مجالي(ثقة المواطن العراقي بأجهزة القضاء ضمن فقرة (ثقة كبيرة) قد انخفضت من (12%) عام (2014) الى (9% و4% لعامي(2015 و2016)) على التوالي ليسجل تحسناً طفيفاًبـ(10%) في عام (2017) إلا انه دون المستوى المطلوب)،وفي (مدى تطبيق القانون بين الناس بالتساوي، كانت النسبة الأعلى ضمن فقرة (تقوم الدولة بتطبيق القانون بالتساوي بين الناس لكنها تميز لمصلحة بعض الفئات) بنحو (52% و60% و53% و58%) على التوالي للأعوام (2014 و2015 و2016 و2017) على التوالي، وبدوره يشير البعدم شرعية الدولة بصفة عامة والنظام السياسي بصفة خاصة، ومن ثم فقد الثقة بين المواطن والحكومة.
- والحال ذاته لمؤشر (مكافحة الفساد)، فأدنىدرجة سلبيةكانت في عام (2014) بـ (–1,33) وأعلاها سلبية في عام (2018) بنحو (–1,40)، وهذا ما يؤكده مؤشر مدركات الفساد الصادر من منظمة الشفافية الدولية "بـ سلم يتراوح ما بين (0 إدارة أكثر

فساداً" – 100 إدارة شفافة– أكثر نزاهة) لتنقيط المؤشر"، الموضح في الجدول(2)، إذ احتل العراق المراتب الأخيرةللمدة المذكورة، فأعلى مستوى فساد وبدرجة (16) وبالمرتبة (170) عالمياً" من أصل (174) دولة و(16) من أصل (22) دولة عربية سجل في عام (2014)، إلا إنه قد شهد تحسناً" طفيفاًللعامين الأخيرين، فقد حصل على الدرجة ذاتها (18) وتحسن ترتيبه بمرتبة واحدة فقط، ليحل المرتبة (168) عالمياً" من أصل (180) دولة، والمرتبة (16) من أصل (22) دولة عربية ايضاً"، علماً" ان درجة الدولة أهم بكثير من ترتيبها، إذ يتغير ترتيب الدول على وفق عدد الدول المصنفة في المؤشر ودرجاتها، إلا أنه مع ذلك، يعد أدنى من المعدل العام (43) درجة للعامين المذكورين، و تعزاأسباب ذلك الى غياب الروح الوطنية المتزامن مع سوء الإدارة والحكم، فضلاًعن ترهل الجهاز الإداري، و لاسيما في ظل تنوع أوجه الفساد داخل الدولة على المستويات كافة (الافراد– الاطار الاقتصادي) (الزبيدي، 2013: 115).

جدول(2) ترتيب العراق عالمياً" وعربيا "في ضوء مؤشرات مدركات الفساد للمدة(2014 – 2018)

السنة	درجة المؤشر	المرتبة عالمياً"	المرتبة عربياً"	اجمالي عدد الدول
2014	16	170	16	174
2015	16	161	18	176
2016	17	166	16	176
2017	18	169	16	180
2018	18	168	16	180

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، سنوات وصفحات متفرقة، على موقع www.trasparency.org

- يليه مؤشر (فاعلية الحكومة) الذي أخذ يتأرجح بين الهبوط" تحسن"، بأدنى مستوى (-1,11) في عام (2014) والصعود" تدهور" بأعلى مستوى(-1,32) في (2018) وللأخير يعزا الى انخفاض الإيرادات النفطية بنسبة (-1,4) من (97072,4) مليار دينار عام (2014) الى (95619,8) مليار دينار في عام (2018) (البنك المركزي، العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014 و2018)،الفصل الرابع: قطاع المالية العامة:صفحات متفرقة) بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة(-32,2%) من (96,8) دولاراً/ برميل الى (65,6) دولاراً/برميل للعامين المذكورين على التوالي(المرجعنفسه:أ)، وكتحصيل حاصل انخفاض نسبة مساهمتها الى اجمالي الإيرادات من(92,1%) الى(89,7%) على التوالي،ناهيك عن عدم الاستقرار السياسي، من ثم عدم قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف المطلوبة، وفي السياق ذاته،وعلى وفق المؤشر العربيحول تقييم المواطن العراقي لأداء الحكومات (شهدت السياسات الاقتصادية الداخلية التي لا تعبر عن آرائهنسباً" متدهورة، فقد ارتفعت من (24%) عام(2014) الى (31% و41% و42%) للأعوام (2015 و2016 و2017) على التوالي، وفي مجال تقييم الأداء الحكومي حول الخدمات الأساسية(توفير المياه وخدمات الصرف الصحي/ تحسين كل من "الخدمات الصحية الحكومية ومستوى التعليم المدرسي الحكومي ومستوى الفقراء"/ توزيع الخدمات بشكل عادل ضمن المناطق/ توفير تغطية الكهرباء لجميع المناطق/ تحسين مستوى الطرقات/ معالجة البطالة)، قد سجلت النسب الأعلى ضمن فقرتي((سيء (39% و41% و45%و 39%) – سيء جداً" (26% و28% و24% و32%))على التوالي للأعوام (2014 و2015 و2016 و2017)على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مرجع سابق: صفحات متفرقة)، وكل ذلك يشير الى عدم وجود تناغم بين التقييم السلبي للأداء الحكومي من جهة، وقلة الثقةبالحكومة من جهة أخرى، ولاسيما ان الأخيرة قد سجلت ضمن فقرة (عدم الثقة على الاطلاق) نسباًلا تزال دون المستوى المطلوب، ما بين (31% و 32% و37% و31%) على التوالي للأعوام(2014 و2015 و2016 و2017) على التوالي.

- بالنسبة لمؤشر (نوعية التنظيم)،ان أعلى درجة سلبية قد سجل في عام (2014) بـ(-1,25)،والدرجة السلبية الأفضل هي (-1,13) في عام (2016)في ظل فتح الاستيراد للقطاع الخاص على مصراعه، على الرغم من تراجع ترتيب العراق على مؤشر بيئة الاعمال من (151) عام (2014) الى (161) عام (2016) من أصل (189 مكرر) دولة، إلا مع ذلك، يلاحظ التحسن في ستة مؤشرات منها (بدء النشاط التجاري من المرتبة (169) عام(2014) الى (154) عام (2016)،"اصبح أكثر سهولة من حيث الجمع ما بين إجراءات التسجيل المتعددة " لم يجب على أصحاب الاعمال تسجيل شركاتهم بشكل مستقل لدى الهيأة العامة للضرائب من ناحية" واختصار الوقت اللازم لتسجيل الشركات "من (77) يوماً عام (2014) الى (29) يوماً في (2016)من ناحية أخرى، بسبب زيادة الموارد المتاحة في دوائر التسجيل وتحسين نظام التسجيل الإلكتروني"ولاسيما ان نسبة الأنظمة الالكترونية العاملة على مستوى تشكيلات الجهات الحكومية قدرت بـ(67%)، والجهات غير المرتبطة بوزارة كانت هي الأعلى بنسبة(92%)، في حين تراوحت نسبة فاعلية شبكة البيانات على المستوى الكلي (42%)(وزارة التخطيط،خطة التنمية الوطنية(2018- 2022)، الفصل الرابع:الحكم الرشيد: 77)،وكل من (تسجيل الملكية وحماية المستثمرين والتجارة عبر الحدود وانفاذ العقود ودفع الضرائب من المراتب (142 و128 و179 و 142 و 63) على التوالي في عام (2014) الى(117 و 115 و 178 و122 و59) على التوالي في عام (2016) وانخفاض اثنين من مؤشراته (استخراج التراخيص من المرتبة (20) بسبب زيادة عدد الإجراءات والأيام من"(10 أجراء و139 يوماً)"عام (2014) الى المرتبة (147) الى"(12 أجراء و249 يوما)"عام (2016) و(الحصول على الائتمان من المرتبة(180) عام(2014) الى (181) في عام(2016) وذلك لانخفاض "مؤشر قوة الحقوق القانونية (0 الأسوأ - 12 الأفضل) التي تقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات العينية والافلاس وحقوق المقترضين والمقرضين (تسهيل عملية الإقراض)"، فقد انخفضت من (3) درجات عام (2014) الى(درجة واحدة) عام (2016) مع ثبوت مرتبة مؤشر حالات الاعسار عند (189) للعامين المذكورين(A World Bank Group Report,Doing Business,2014,2016:199:209)،ألا إنه قد عاود المؤشر تدهوره"ارتفاع قيمته بالسالب(-1,22) في عام (2018)مقارنة مع عام(2016)، وانخفاضهفي مؤشر بيئة الاعمال الى المرتبة (168) من أصل (190) دولة لانخفاض مؤشراته الستةمنها (حماية المستثمرين وانفاذ العقود والتجارة عبر الحدود الى المراتب (124) و (144) و(179) على التوالي وكل من (دفع الضرائب و"الحصول على الائتمان كون المصارف العراقية الحكومية منها والخاصة نادراً ما تقدم قروض" من المرتبتين(59) و(181) عام (2016) الى المرتبتين (129) و(186) عام (2018)) وثبوت درجة مؤشر حالات الاعسار عند المرتبة (189)"حالها حال عامي 2014 و2016 المذكورين آنفا، ويرجع سبب التدهور الى تدني مستوى البنى التحتية للمؤسسات كـ (الطاقة الكهربائية في ظل انخفاض مؤشر (الحصول على الكهرباء) من المرتبة (39) عام (2014) الى المرتبتين (106) و(166) في عامي (2016 و2018) على التوالي. A World Bank) (Group Report,Doing Business2016,2018:209:168،ومن ثم عدم ملاءمة الصيغ المتبعة في التعامل مع القطاع الخاص من قبل الدولة من جهة، وعدم قدرتها على رسم سياسات واضحة المعالم من جهة أخرى.

- في حين حصل تحسن ملحوظ في مؤشر (حرية الرأي والمساءلة) على الرغم من انها في السالب، بعد ان كان(-1,14) عام (2014) أصبح (-1,2) و(-0,99) في عامي (2016 و2018)،في السياق ذاته، وعلى وفق المؤشر العربي لاستطلاع الرأي للمدة (2014 – 2017)، أن حرية الرأي والصحافة ضمن فقرة (مضمونة بشكل كامل)قد سجلت (14% و15% و10% و15%)على التوالي للأعوام(2014 و2015 و2016 و2017) على التوالي، و(حرية التجمع والتظاهرات)بـ (18% و14% و9% و18%) للأعوام المذكورة، الى جانب ان قدرة المواطن على انتقاد حكومته من دون خوف قد سجلت نسب مرتفعة نوعاً ما (68%و64% و67% و66%) على التوالي للأعوام المذكورة (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الثالث: اتجاهات

الرأي العام نحو الديمقراطية، التقارير السنوية(2014- 2017): صفحات متفرقة)، وعلى وفق تقييم مستوى الديمقراطية بسلم يتراوح بين (1 غير ديمقراطي – 10 ديمقراطي تام)(المرجعنفسه:189)، قد سجل العراق (4,5) نقطة عام (2014) و (4,8) في عام(2015) لينخفض الى (4,3) في عام (2016)، وعلى الرغم من تسجيله أقل من منتصف المقياس الرقمي (5) نقاط في سلم الديمقراطية، إلا انه قد شهد تحسناً طفيفاًقريباًنوعاًما للمنتصفبنحو (4,9) نقطة"شبه ديمقراطي" في عام (2017)، ويشير ذلك الان فهم المواطن العراقي للديمقراطية هو إيجابي نوعاً ما .

ومما سبق، ان الحكم الصالح يستند الى معيارين أساسيين هما:(التميمي، مرجع سابق: 151)

- **التضمينية:** أي حكم القانون والمساواة والمشاركة وتأمين فرص متساوية للاستفادة من الخدمات التي توفرها الدولة.
- **المساءلة:** أي التمثيل والمشاركة والتنافس السياسي والاقتصادي الى جانب الشفافية والمحاسبة.

ثانياً: عوائق الحكم الرشيد في العراق للمدة(2014 – 2018):والمتمثلة بالنقاط الآتية:

1. ارتفاع معدل العمليات الإرهابية "اعمال العنف"وما يترتب على ذلك من خسائر بشرية ومادية على حد سواء، وعلى وفق مؤشر السلام العالمي الذي يقيس درجة تمتع البلاد بالسلم والأمن الداخلي والاستقرار الصادرعن معهد الاقتصاد والسلامبالتشاور مع فريق دولي من الخبراءوالمعاهد ومراكز البحوث، بالتعاون مع مركز دراسات السلام والنزاعات في جامعة سيدني بأستراليامع تحليل البيانات من الاستخبارات الاقتصادية، ويتكونمن (23) مؤشراً كمياً وبثلاثة محاور هي(مؤشر السلام العالمي، ويكبيديا: 1):(*مستوى السلام والأمن في المجتمع: التركيز على التنمية وسيادة القانون والمساواة في المجتمعات المختلفة.*النزاع المحلي والدولي المستمر فيها: شرعية الحكومة والانقسامات الطائفية والاستقرار القائم في الدولة ووجود صراعات خارجية.*درجة عسكرة الدولة: مدى تدخل الجيش سياسياً في السلطة واستخدامه للقمع ضد المجتمع) المبين في الجدول(3)، يعدالعراق من الدول الأقل استقراراًللمدة(2014-2018)، فقد سجل(4,162) وبالمرتبة (159) عالمياً من أصل (162) دولة في عام (2014) وبالمرتبة (161) مكرر من اجمالي (162 و163) دولة على التوالي للعامين (2015 و2016)، وسبب ذلك يعزا الى ارتفاع حدة النزاعات الداخلية فيه ولاسيما بعد شهر (حزيران) من عام (2014)، إذ شهد أكبر انتكاسة إنسانية "احتلال تنظيم داعش" لبعض المحافظات الشمالية والغربية المذكورة آنفاً،ولاسيما للمدنيين الذين عاشوا تحت حكمه والالتزام بسياساته الصارمة المتمثلة في فرض الضرائب، واعتبار رفض الزكاة شكلاً من اشكال الردة ويكون عقابها القتل، وفي السياق ذاته، وعلى وفق المسح الذي أجرته مؤسسة بحثية عراقية (المعهد المستقل لدراسات الإدارة والمجتمع المدني) في شهر (آذار) من عام (2018) بعينة قدرها (1,409) شخص من سكان الموصل، ان النسبة الأعلى من العينة (47%) و(38%) كانوا يدفعون رسوم المياه والكهرباء على التوالي للتنظيم و(34%) كانوا يدفعون الزكاة، ناهيك عن ذلك، ان نسبة (28%)منهم تعرضت منازلهم للضرر و(20%) تمت مصادرة منازلهم و نحو (17%) تم اعتقالهم، و(10%) و(8%) ما بين

جدول (3) العراق في ضوء مؤشر السلام العالمي للمدة (2014– 2018)

درجة المؤشر (1 الأكثر استقرارا " الأفضل" – 5 الأقل استقرارا "الاسوء")

السنة	درجة المؤشر	المرتبة عالمياً	اجمالي الدول	تكاليف العنف والنزاع من الناتج المحلي الإجمالي (%)
2014	4,162	159	162	17,7
2015	3,444	161	162	30
2016	3,570	161	163	54
2017	3,556	161	163	58
2018	3,425	160	163	51

Source:GLOBAL PEACE INDEX (JUNE 2014-2018), INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEAC is a registered charitable research institute in Australia and a Deductible Gift Recipient, IEP USA is a 501 (c)(3) tax exempt organization.

جرح و قتل أحدافراد أسر العينة(ريفكن، حدود العقاب،2018: 10)،فضلاً عن ذلك، مظاهر الانتهاك المرتبطة بالتنظيمات الإرهابية كـ(الاختطاف والسبي)، إذ بلغ عدد النساء اللاتي تعرضن للأختطاف والأغتصاب أو البيع والشراء، وما تبعه من أضرار نفسية نحو (4000) امرأة على وفق منظمة حرية المرأة في العراق لعام (2015)، في حين سجلت (10701) دعوة اعتداء على المرأة من حيث العنف الجسدي واللفظي والنفسي في عام (2016) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018– 2022)، الفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية: 236)، الى جانب ذلك، قدر عدد ضحايا الأتجار بالبشر من التنظيم نحو (153) شخصاً على وفق وزارة الداخلية العراقية بينهم (15) فتاة في عام (2015) (وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، 2019: 49)، وللإناث بعمر أكثر من (18) سنة من (13) حالة في عام (2016) الى (19) حالة في عام (2017) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، 2018: 17)،في حين بلغ عدد ضحايا القتل المتعمد نحو(1983) شخصاً موزعاً بين (1480) من البالغين ذكوراً و(86) اناثاً، وبنحو (100) طفل موزع بين (53 ذكراً – 48 أنثى) في عام (2016)، ونحو (29) صحفياًفارقوا حياتهم في أثناء أداء عملهم الصحفي والإعلامي منهم (20 صحفياً من الموصل) وانخفاض العدد الى (15) صحفياً في عام (2016) ليرتفع الى (16) صحفياً في عام (2017)(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة،مرجع سابق: 48: 50)،إلا ان درجة المؤشر قد شهدت تحسنا" طفيفا"بنحو(3,556) (3,425) في عامي (2017) و (2018) على التوالي لانتهاء العمليات العسكرية "بعد هزيمة داعش"، إلا مع ذلك، لا يزال في المراتب الدنيا عالمياً، يضاف الى ذلك، ارتفاع تكاليف (العنف والنزاع) من الناتج المحلي الإجمالي" الجدول ذاته".

2.يضاف الى الفقرة الأولى"ضمن الخسائر المادية":إعادة اعمار البنى التحتية "الأضرار والخسائر للقطاعين العام والخاص" للمحافظات السبع المتأثرة بالعمليات العسكرية وهي (نينوى والأنبار وصلاح الدين وديالى وكركوك وبابل وبغداد)،ولاسيما ان الموازنة العامة للدولة قد شهدت عجزاً مالياً للعامين (2015 و2016) بقيمتي(-3927,25) و(-12658,6) مليار دينار على التوالي وبنسب(2,0%)و(6,4%) من اجمالي الناتج المحلي(191715,8) و (196536,4) مليار دينار على التوالي للعامين المذكورين،في ظل الانخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية بنسبة(-13,7%) من (51312,6) مليار دينار عام (2015) الى (44267,06) مليار دينار عام (2016) (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2015 و2016)، الفصل الرابع(مرجع سابق): صفحات متفرقة) لانخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية بنسبة (-63,8%) من (44,7) برميل/ دولار عام (2015) الى (36) برميل / دولار عام (2016)(المرجعنفسه: أ)، وتتمثل تلك الأضرار في:(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018- 2022)،الفصل السادس: إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الازمة، 2018: 119- 123).

* تراوح عدد الوحدات الاقتصادية المتضررة بشكل كامل في القطاع العام أكثر من (40%) بنحو(6429) وحدة وبنسبة (76,7%) من اجمالي (8373) وحدة اقتصادية، و بشكل جزئي أقل من (40%) بـ (1944) وحدة وبنسبة (23,2%) من الإجمالي، والعدد الأكبر منها كان من نصيب قطاع الأبنية الحكومية، يليه قطاع النقل ثم قطاع التربية والتعليم بـ(2142 و 2041 و 1679) وحدة اقتصادية وبنسب (25,5% و 24,3% و 20%) من الإجمالي على التوالي. * قدرت الأضرار المادية التي لحقت بالمحافظات المذكورة" نحو (75,306) تريليون دينار موزعة بين(اضرار القطاع العام بـ (55,461) تريليون دينار عراقي، كانت الأعلى في (محافظة صلاح الدين بواقع (13,821) تريليون دينار وبنسبة (24,9%) من اجمالي الأضرار في كل من قطاع الكهرباء بقيمة ضرر (5,879) تريليون دينار، يليه قطاع النفط والغاز بـ (5,779) تريليون دينار، ثم قطاع الأبنية الحكومية بواقع (789) مليار دينار) تليها محافظتا(نينوى بنحو (10,057) تريليون دينار وبنسبة (18,1%) والأنبار بـ(9,529) تريليون دينار بنسبة (17,1%) من الاجمالي" الأكثر ضرراً فيها من نصيب الصناعة بنحو(4,579) تريليون دينار")، في حين تعد (محافظة بابل أقل

المحافظات تضرراً بقيمة (342) مليار دينار وبنسبة (6,1%) من الاجمالي، والقطاع الأكثر تضرراً فيها من نصيب الكهرباء بـ(146) مليار دينار).

* اضرار القطاع الخاص للمباني السكنية للمحافظات المذكورة التي قدرت بـ(19) تريليون دينار، موزعة بين (10) تريليونات دينار للمناطق الحضرية مقابل (8,7) تريليونات دينار للمناطق الريفية وبنسب (53,4% و 46,6%) من الإجمالي، وعلى وفق المناطق الحضرية، أعلى قيمة ضرر للمباني السكنية سجلت في محافظة نينوى بـ(5,8) تريليونات دينار وبنسبة (58%) من اجمالي قيمة الاضرار في المنطقة الحضرية، تليها محافظتا الأنبار وصلاح الدين بقيمتي (2,3 و 1,4) تريليون دينار على التوالي وبنسب (22,7% و13,6%) من الاجمالي على التوالي، وبالنسبة للمناطق الريفية الأكثر تضررا" من نصيب "محافظة صلاح الدين بقيمة (2,4) تريليون دينار، تليها محافظتا نينوى والأنبار بـ(2,2 و 1,3) تريليون دينار وبنسب (27,7% و 25,3% و 15,1%) على التوالي من اجمالي الأضرار في المنطقة الريفية.

3.خضوع النظام القضائي الى تدخلات سياسية وطائفية "استمرار تأثر السلطة القضائية بالولاءات الفرعية كـ(الطائفية والمذهبية والقبلية والمناطقية) مقترناً بضعف المواطنة،وعلى وفق تقرير الحرية الاقتصاديةعلى المستوى العربي الصادر عن مؤسسة البحوث الدولية في سلطنة عمان بالتعاون مع معهد (فريزر) الكندي ومؤسسة (فريدريش الألمانية) (***)،كانت الدرجة والترتيب ثابتة لمؤشر"الهيكل القانوني: ايالقانون التجاري والاقتصادي وتأمين حق الملكية ويقاس بـ (نزاهة نظام القانون/ التدخل العسكري في سيادة القانون والعمل السياسي/ مدى سهولة إرساء حقوق الملكية)"بـ(4,2)مكرر وبالمركز(الحادي والعشرين)مكرر في عامي (2014 و2015)، إلا إنه قد سجل تراجعاًبـ(3,8) في عام (2018)ولاسيما مع ثبوت درجة مؤشر التدخل العسكري في سيادة القانون البالغة (0,0) ونزاهة النظام القانوني عند (2,5) للمدة (2014-2018) وانخفاض مؤشر "نزاهة المحاكم" من (3,2)عام (2014) الى(3,1) في عام (2015) ليسجل (3,0) في الأعوام (2016 و2017 و2018) على التوالي(الإسماعيلي وآخرون، الحرية الاقتصادية في العالم العربي، التقارير السنوية (2014- 2018)، صفحات متفرقة).

4.البيروقراطية الإدارية من خلال التمسك بالسلطة وكرسي الحكم وديمومة السيطرة عليها.

5.غياب الدور الحقيقي للقطاع الخاصولاسيما في ظل استمرار قلة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة، إذ شكلت نحو (29,8%)و(36,6%)و(23,6%) و(21,8%) و(17,0%)مقابل التخصيصات التشغيلية "الجارية"(70,1%) و(73,6%) و(76,7%) و78,1%) و(82,8%) من اجمالي الانفاق للأعوام(2014 و2015 و2016 و2017 و2018) على التوالي، وانخفاض نسبته من الناتج المحلي الإجمالي الى(9,6% و (9,7% و(8,1%) و(7,3%) و(5,5%) مقارنة مع الجارية منها وهي بنسب (22,5%) و(27,0%) و(26%) و(26,1%) و(26,7%)على التوالي للأعوام المذكورة (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية (2014 – 2018)، الفصل الرابع(مرجع سابق)، صفحات متفرقة).

6.على وفق شفافية الأداء الحكومي الماليالذي يقيسه مسح الموازنة المفتوحةمن خلال التركيز على الموازنة العامة، ومدى مشاركة الأطراف ذات الصلة في العمليات المتعلقة بها الذي يستند إلى ان: كفاءة وفاعلية الموازنة العامة تقوم على ثلاثة أركان رئيسةهي(إتاحة معلومات كافية عن الموازنة العامة" ايراداً وانفاقا"/ الرقابة القوية عليها/ مشاركة المجتمع ومنظمات المجتمع المدني فيها)، وان غياب أي منها سيؤثر سلباًفي كفاءة وفاعلية الموازنة العامةعلى فرض"ان افراد المجتمع ومنظمات المجتمع المدني لهم الحق في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالموازنة خلال مراحلها المختلفة" ابتداء" من مرحلة الاعداد والتحضير مروراً بالمصادقة والتنفيذ وانهاء" بالمتابعة والمراقبة والمحاسبة، والتعرف على الكيفية التي يتم بها تخصيص الأموال الظاهرة في وثيقة الموازنة العامة(مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015، الملخص التنفيذي: 5)، وتتراوح قيمته ما بين (صفر "شفافية أقل- 100"شفافية اكبر")، وتصنيفاته(****) (مسح الموازنة المفتوحة،الموازنات

المفتوحة-تطوير مستويات المعيشة، 2015: 7)، يعد العراق من الدول التي تستمر في عرض مستويات منخفضة من الشفافية عاماً بعد عام "ان الموازنة العامة فيه تعاني من عجز شديد في الشفافية ولا يشارك الشعب فيها،وتتمتع بنسبة معينة من الرقابة عليها"، إذ سجل (3 من 100) للعامين(2015 و2017)على التوالي من أصل (102 و115) دولة على التوالي وبدوره يقع ضمن المعيار الثاني "شفافية الموازنة غير الكافية ضمن "تصنيف معلومات نادرة""وبمؤشراته (شفافيةالموازنة: تقييم ما ان كانت الحكومة المركزية تتيح للعامة "وثائق الموازنة الرئيسة الثمانية(*****)، وان كانت بياناتها شاملة ومفيدة، فقد حصل على(3 من 100)للعامين المذكورين، وبذلك يوفر معلومات قليلة عن الموازنة للجمهور) و(المشاركة العامة: تقييم الدرجة التي توفر بها الحكومة الفرص للعامة للمشاركة في عمليات الموازنة بمراحلها كافة من السلطة التنفيذية والهيئأة التشريعية وجهاز الرقابة الأعلى، إذ انخفضت درجته من (4) من أصل (100) في عام (2015) الى (صفر) في عام (2017)، بمعنى لم يتم تقديم أي فرصة للمشاركة في عمليات الموازنة وهيأقل من متوسط الدرجة العالمي (12) درجة لعام (2017)) و(الاشراف على الموازنة: دور السلطات التشريعية وأجهزة الرقابة العليا والمؤسسات المالية المستقلة في عملية التخطيط للموازنات والاشراف على تنفيذها، فقد سجلت الرقابة العليا الدرجة الأعلى(50) عام (2015) و (78) من أصل (100) في عام (2017) مقارنة مع السلطة التشريعية بـ(27) عام (2015) ليصلإلى (58) من أصل (100) عام (2017) (مسح الموازنة المفتوحة :الموازنات المفتوحة(2015 مرجع سابق)، مسح الموازنة المفتوحة لعام (2017): 2018: صفحات متفرقة)،أي ان جهاز الرقابة العليا يوفرإشرافاًكافياً على الموازنة، ومن ثم يعد دورهأكثر فعالية من السلطة التشريعية لامتلاكه سلطة كاملة في اجراء عمليات المراجعة بموجب القانون، علماً أن تعيين رئيسه يتم من قبل السلطة التشريعية أو القضائية ولا يمكن إقالته إلا بموافقتهما.

7.على وفق الفقرة السابقة،وبالرغم من وجودإشراف كافٍ على الموازنة من جهاز الرقابة العليا، إلا مع ذلك، يعد العراق من الدول الاستبدادية "غير ديمقراطية" (على الرغم من قربه نوعاًما الى منتصف المقياس الرقمي على السلم الديمقراطي في عام (2017)،المذكورة آنفا)،في ظل العلاقة العكسية بين الاعتماد على الإيرادات الهيدروكاربونية التي قدرت بـ(92,1% و77,2% و81,1% و89,7%)للأعوام (2014 و2015 و2016 و2017 و2018) على التوالي (البنك المركزي العراقي، التقارير الاقتصادية السنوية(2014 – 2018)، الفصل الرابع(مرجع سابق): صفحات متفرقة) وشفافية الموازنة(مسح الموازنة المفتوحة2015 (مرجع سابق):20)، أي ان سياسات الموازنةفيه تعكس الاحتياجات والأولويات على نحو أقل، مقابل إساءة إدارة الأموال العامة على نحو أكبر مقترناً بانتشار الفساد.

8.زيادة معدلات الفقر:بلغ عدد الفقراء الجدد(2,8) مليون نسمة من بين (8) ملايينفقير في عام (2014)، وعدد النازحين منهم نحو (500) مليون نسمة وبنسبة (17,8%) من اجمالي الفقراء الجدد في العراق، بمعنى، ان واحداًمن كل (4) افراد هم فقراء نازحون"من خارج محافظاتهم"الذين يشكون من فقر الأصول بنسبة (70%).(وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية(2018-2022)،الفصل السادس(مرجع سابق): 125)، تليها المناطق الجنوبية بـ(30%)(وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر، الفصل الثاني: تحليل الفقر في العراق،2018: 40)، ناهيك عن ذلك، وعلى وفق المؤشر العربي لاستطلاع الرأي، ان الوضع الاقتصادي للأسر بفقرة (سيء جداً) قد ارتفعت من (5%) عام (2014) الى (9 مكرر) لعامي (2015 و2016) ليسجل (12%) في (2017)، ومن ثم ارتفاع نسب دخل الأسر التي تواجه صعوبة في تغطية احتياجاتها" من (25%) عام (2014) الى (31% و26% و31%) على التوالي للأعوام (2015 و2016 و2017) على التوالي(المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية،التقارير السنوية(2014 – 2017): صفحات متفرقة)، وفي عام (2018)وعلى وفق المسح المتعدد المؤشرات وبعينة (238327) شخصاموزعين على محافظات العراق الثماني عشرة، ان حوالي

(1,4%) يعانون من فقر مدقع متعدد الابعاد، وان (36,9%) يعيشون في فقر متعدد الابعاد، وأعلى درجة حرمان سجلت في الريف بنسبة (47,5%) مقابل (32,0%) للمناطق الحضرية(وزارة التخطيط، التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق : 35).

9.زيادة معدلات البطالة من (10,6%) عام (2014) (أعلى نسبة سجلت للفئة العمرية (15- 19) سنة بـ(24,5%) وادناها للفئة(60 – 64) سنة نحو (2,9%)، وعلى وفق الحضر والريف، أعلى النسب تم تسجيلهافي المناطق الحضرية بـ(11,5%) مقابل (8,1%) للمناطق الريفية)، والبطالة لفئة النساء كانت هي الأعلى بنسبة (22,2%) مقارنة بفئة الرجال(8,5%))الى (10,8%) عام (2016) (وزارة التخطيط، التنمية المستدامة نحو تمكين أفضل للنساء والفتيات، مرجع سابق: 17)ولاسيما في ظل زيادة عرض العمل "النمو السكاني المتزايد الذي يتجاوز(3%) سنوياً" مقابل محدودية الطلب على القوة العاملة "عدم قدرة الاقتصاد العراقي على مواكبة الزيادة الحاصلة في القوى العاملة التي تدخل السوق سنوياًفي توفير فرص عمل"، نتيجة عدم الاستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي والفساد المالي والإداري المستشري في مؤسسات الدولة مع محدودية دور القطاع الخاص ولاسيما في ظل انخفاض التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة الآنفة الذكر).

10.عدم تحقيق المعايير الدولية لحقوق الانسان ومنها الانتهاكات ضد الأطفال بارتفاع نسبة العاملين منهم بعمر (6 – 14)سنة من (3,4%) داخل المخيمات في عام (2016) (وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)، الفصل السادس(مرجع سابق): 125) الى (18%) في المناطق الريفية في عام (2018)، وعدد الأطفال الذين هم في نزاع مع القانون قد سجل أكثر من (6) الآف طفل، في حين تقدر نسبة الايتام المودعين في المؤسسات بنحو(5%) للعام المذكور(وزارة التخطيط ،التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة، مرجع سابق: 37)، ناهيك عن ذلك، الممارسات الضارة بحقوق المرأة سواء من العنف الأسري أم من زواج القاصرات" إذ تراوحت نسبة النساء اللاتي تزوجن بعمر (18) سنة فأقل بـ(27,9%) وارتفاع نسبتها مع زيادة فقر الأسرة، إذ سجلت (30%) للفئتين الخمسيتين الأفقر من السكان وأقل معدلاتها في الفئة السكانية الأغنى (19%).(المرجع نفسه : 17).

المحور الثالث:الاستنتاجات والمقترحات

أولاً : الاستنتاجات: ان جميع مؤشرات الحكم الرشيدفي العراق للمدة (2014 – 2018) ذات قيم سالبة(ادارة حكم سيء)، إلا إن:

1.افضلها مؤشر(حرية الرأي والمساءلةفي ظل:ان نسبة قدرة المواطن العراقي على انتقاد حكومتهم من دون خوف وحرية الرأي والصحافة والتجمع والتظاهرات كانت مرتفعة ومضمونة بشكل كامل نوعا ماً، وعلى وفق تقييم مستوى الديمقراطية، قد شهد تحسناً طفيفاً قريب نوعاً ما لمنتصفالمقياس الرقمي "شبه ديمقراطي" في عام (2017)، ومن ثم ان فهم المواطن لها هو إيجابي نوعاً ما).

2.يليه مؤشرا (نوعية التنظيم بين الأفضل والأدنى بسبب التحسن والتدني في بعض مؤشرات بيئة الاعمال وللأخير في ظل تدني مستوى البنى التحتية للمؤسسات، ومن ثم عدم ملاءمة الصيغ المتبعة في التعامل مع القطاع الخاص من قبل الدولة) و(فاعلية الحكومة: تأرجح بين الهبوط" تحسن والصعود" تدهور" وذلك للانخفاض الحاصل في الإيرادات النفطية المتزامن مع انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية،وكتحصيل حاصل عدم قدرة الحكومة على تحقيق الأهداف المطلوبة في ظل ارتفاع "نسب السياسات الاقتصادية الداخلية التي لا تعبر عن اراء المواطن العراقي"مقابل "انخفاض الاداء الحكومي حول توفير الخدمات الأساسية"،ومن ثم عدم وجود تناغم بين التقييم السلبي للأداء الحكومي مقترناً بقلة الثقةبالحكومة.

3. أكثرها سوءاًوتدهوراً من نصيب مؤشر(الاستقرار السياسي: يعدمن الدول الأقل استقراراًللمدة المذكورة لتفاقم حدة النزاع الداخلي)يليهمؤشرا(سيادة القانون ومكافحة الفساد)على التوالي،فالأول يشير الى(ضعف ثقة المواطن بأجهزة القضاء في ظل انخفاض نسبتها من(12%) عام (2014) الى (10%) في عام (2017) وكتحصيل حاصل فقد الثقة بين المواطن والحكومة)، والثاني (بالرغم من تحسن مرتبته في عامي (2017 و2018)، إلا انه دون المعدل العام) الى سوء الإدارة والحكم وترهل الجهاز الإداري).

4.على وفق الفقرات المذكورة آنفا، هناك العديد من العوائق التي تحيل تحقيق الحكم الرشيد فيه منها(ارتفاع معدل الاعمال الإرهابية وما يترتب عليها من خسائر بشرية ومادية) وخضوع النظام القضائي الى تدخلات سياسية وطائفية وغياب الدور الحقيقي للقطاع الخاص ،،الخ)، علماًأن جميع المؤشرات المذكورة مترابطة" تطبق جميعها في آن واحد".

ثانياً: المقترحات:

1. إقامة العديد من المؤتمرات والندوات في مجال الحكم الرشيد من أجل وضع رؤية استراتيجية تتبنى الاهتمام بمبادئه وموشراته، ومن ثم السعي لتطبيقه.

2. لمؤشري الاستقرار السياسي وحرية الرأي والمساءلة:* تعزيز المؤسسات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.*بناء نظام ديمقراطي متوازن" ثقافة حب الوطن" وحكومة مدنية وطنية تستند الى الكفاءة والمهنية والنزاهة بحيث يكون ولاؤها للوطن والشعب والفرد "الانتماء الى الهوية الوطنية الواحدة" بعيداً عن الانتماءات "القومية والدينية والعرقية".*وجود مشاركة حقيقة بين مشروع السلطة السياسة ومشروع المجتمع، بحيث يقوم كل جانب بدوره في عمليتي البناء والتشييد، ومن ثم الثقة والرضا المتبادل بينهماولاسيما "المجتمع" تعد أداة المحافظة على الاستقرار السياسي. *انعدام انتهاك حقوق الانسان المختلفة (الواردة في دستور العراق ضمن المادة(37) بفقرة (ج) المذكورة آنفا) من خلال نشر قيم الديمقراطية وسيادة القانون والحوار وحرية التعبير والأخيرة (واردة في دستور العراق بالمادة (38) المذكورة سابقا).

3. لمؤشري فعالية الحكومة ونوعية التنظيم:*ضرورة اعداد دراسات مسحية شاملة للتعرف على مدى الترهل في الهياكل التنظيمية والوظيفية في الجهاز الحكومي مقترناً بتطوير إداء القيادات الإدارية وآليات اختيارها بغية الحصول على مؤسسات حكومية كفوءة وفاعلة على حد سواء.* وضع خطط استراتيجية واقتصادية بعيدة المدى في مجال توفير العيش الكريم للمواطن العراقي كتحسين مستويات الصحة والتعليم" ولاسيما ورودهما ضمن دستور العراق بمادتي (31 و34) المذكورتين سابقاً"، الحد من الفقر والبطالة، إعادة اعمار المحافظات المتأثرة بالتنظيم ،،الخ.*صياغة السياسات والقوانين مقترنةًبتنفيذها في مجال تنمية ودعم القطاع الخاص" بالمادة (25) المذكورة آنفاً".* توسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص وذلك بوضع الاطار التنظيمي الملائم على وفق طبيعة كل نشاط.* توفير المناخ الاستثماري ومن ثم تحسين بيئة ممارسة الاعمال"من أنظمة ضريبية ومصرفية وبنى تحتية،،الخ" المتزامن بالاستقرار على الصعيدين الأمني والسياسي.

4. لمؤشري سيادة القانون ومكافحة الفساد:*بناء سلطة قضائية مستقلة "واردة ضمن المادة (87) من دستور العراق لعام(2005)" وتفعيلها على نحو حقيقي بـ:*استخدام الأساليب الشفافة في تعيين القضاة.*سيادة القانون في جميع مفاصل الدولة والمجتمع.*تطوير القدرات البشرية في الملاكات القضائية والتحقيقية في ظل ان المساءلة القضائية تعد من أحد الإجراءات التي تسهم في ضبط المؤسسات الاقتصادية في تنفيذ القوانين الخاصة في حماية (حقوق الملكية والأسواق،،الخ) والكشف عن طبيعة الاعمال غير المشروعة، ومن ثم"خلق بيئة اقتصادية حرة"تخدم التقدم الاقتصادي".*توفير الإرادة السياسية الحقيقية في حسم قضايا الفساد على نحو عادل وصارم في آن واحد.*إرساء ثقافة الشفافية في مؤسسات الدولة كافة من خلال تطوير قدرات العاملين في الجهات الرقابية مع تطبيق مبدأ النافذة الواحدة.* نشر قيم إيجابية(المشاركة والتعاون) في المجتمع.

* المراجع

1. أبو حسين، مصطفى موسى(2017)، **معايير الحكم الرشيد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير في تخصص الدولة والحكم الرشيد، غزة: البرنامج المشترك للدراسات العليا بين اكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى ، مايو.

2. البنك الدولي(2011)، **تقرير عن التنمية في العالم – الصراع والامن والتنمية** ، واشطن: مركز الاهرام للنشر والتوزيع والترجمة، مصر، الطبعة العربية.

3. البنك المركزي العراقي، **التقارير الاقتصادية السنوية(2014 – 2018)**، الفصل الثاني: تطورات القطاعات الاقتصادية والفصل الرابع: قطاع المالية العامة، بغداد: دائرة الإحصاء والأبحاث.

4. التميمي، د. رعد سامي عبد الرزاق(2008)، **العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، الطبعة الأولى، عمان: دار دجلة للنشر والتوزيع.

5. **تقرير التنمية الإنسانية (2002)**، نيويورك : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

6. الخفاجي، هناء إبراهيم(2002)، **التنمية الإنسانية العربية** ، مجلة دراسات اجتماعية ، بغداد : بيت الحكمة، العدد (16)، خريف.

7. ريفكن، مارا (2018)، **حدود العقاب– ما بعد الدولة الإسلامية: تحقيق التوازن بين المساءلة والمصالحة في العراق–دراسة حالة**، جامعة الأمم المتحدة: معهد العمليات الانتقالية المتكاملة، آيار، متاح على موقع www.i.unu.edu.

8. الزبيدي، حسن لطيف(2013)، **ثلاثية النفط والتنمية والديمقراطية في العراق**، بغداد: مركز العراق للدراسات، بدون طبعة.

9. الإسماعيلي وآخرون، سالم بن ناصر، **الحرية الاقتصادية في العالم العربي: التقارير السنوية (2014– 2018)** ، معهد فريزر : مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان.

10. عارف و رشيد، د. معن ثابت ود. هاشم محمد سعيد (2017)،**معوقات تطبيق مؤشرات الحكم الصالح في العراق للفترة (1996 – 2014)**، مجلة جامعة التنمية البشرية، جامعة نوروز: كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد(3)، العدد(1)، آذار.

11. علي، د. نوفل قاسم(2018)، **مقومات التنمية الاقتصادية العربية**، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، الطبعة الثانية، الموصل: دار نون للطباعة والنشر والتوزيع.

12. الغزالي، صلاح محمد(2007)، **الحكم الصالح –الطريق الى التنمية**، الكويت: منظمة الشفافية الكويتية.

13. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات:**التقارير السنوية (2014 – 2017)**، القسم الأول: الأوضاع العامة لمواطني المنطقة العربية و القسم الثاني: تقييم الرأي العام لمؤسسات الدولة وأداء الحكومات والقسم الثالث: اتجاهات الرأي العام حول الديمقراطية، قطر. www.dohainstitute.org.

14. المطوري، د. احمد جاسم محمد(2011)، **مدى توافر مؤشرات ادارة الحكم وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق**، مجلة الاقتصادي الخليجي، جامعة البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي،العدد (19).

15. مجدي، رياض(2004)، **الشرق الأوسط من الاستعمار التقليدي الى التعريف الأمريكي** ، شؤون سياسية ، موقع اسلام أون لاين ، 17/ 4. www.islam.online. Net

16. مسح الموازنة المفتوحة لعام 2015،**الملخص التنفيذي**.www.internationalbudget.org

17. مسح الموازنة المفتوحة(2015)، **الموازنات المفتوحة–تطوير مستويات المعيشة**، الفصل الثاني: حالة شفافية الموازنة،سبتمبر، ومسح الموازنة المفتوحة لعام (2017)،يناير(2018)..www.internationalbudget.org

18. منظمة الشفافية الدولية، **مؤشر مدركات الفساد**، سنوات متفرقة، www.trasparency.org

19. مؤشر السلام العالمي، **ويكيبديا**.www.ar.wikipedia.org

20. الانباري، صباح صادق جعفر(2009)، **الدستور ومجموعة قوانين الأقاليم والمحافظات**، الطبعة الأولى.

21. وزارة التخطيط، **استراتيجية التخفيف من الفقر(2018)**، الفصل الثاني: تحليل الفقر في العراق، بغداد: اللجنة العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر، كانون الثاني.

22. وزارة التخطيط، **التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة 2019(انتصار وإرادة وطن)**، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء.

23. وزارة التخطيط(2018) ، **التنمية المستدامة نحو تمكين افضل للنساء والفتيات** ، بغداد: الجهاز المركزي للإحصاء : قسم إحصاءات التنمية البشرية.

24. وزارة التخطيط(2018)، **خطة التنمية الوطنية(2018– 2022)**،الفصل الرابع: الحكم الرشيد والفصل السادس: إعمار المحافظات وتنميتها ما بعد الازمة والفصل التاسع: التنمية البشرية والاجتماعية ، بغداد ، حزيران.

26.A World Bank Group Report,Doing business 2014undrestanding Regulations for small and medium size Enterprises(11 TH EDITION).Doing Business2016Measuring Regulatory Quality and Efficiency(13TH EDITION).Doing Business2018 Reforming to Create Jobs(15 TH EDITION),International Bank for Reconstruction and Development ,1818H StreetNW, WashingtonDC20433.

27.GLOBAL PEACE INDEX (JUNE (2014-2018),**INSTITUTE FOR ECONOMICS & PEAC** is a registered charitable research institute in Australia and a Deductible Gift Recipient, IEP USA is a 501 (c)(3) tax exempt organization.

28 .Worldwide Governance Indicators (WGI) 2019,**INTRACTIVE DATA ACCESS,** 20.SPT.2019. www.info.worldbank.org/governance/wgi/index.aspx#reports

*** الملاحق**

ملحق (1)مكونات الحكم الرشيد وأهمية كل منها

مكونات الحكم الرشيد	الأهمية
الدولة: مجموعة من المؤسسات السياسية (السلطات التشريعية "مجلس النواب ومجلس الاتحاد "ممثلي الأقاليم والمحافظات غير المنتمية في إقليم") و(التنفيذية"رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء") و(القضائية" مجلس القضاء الأعلى والمحكمة الاتحادية العليا") المهتمة بالتنظيم والإدارة الاجتماعية والسياسية ضمن حدود إقليم معين خدمة للصالح العام.	توفير الاطار التشريعي التي تنظم العلاقة بينها وبين الشعب من حيث:*السماح للمشاركة في صنع القرارات والتشريعات.*منح الصلاحيات لهيأت الحكم المحلية في تأدية وظائفها من خلال احترام حقوق الملكية والسلامة العامة/ احترام الحريات/ حرية الاعلام/ حقوق الانسان/ تشكيل منظمات المجتمع المدني،،، الخ.
القطاع الخاص: أي المشروعات لاقتصادية وغير الاقتصادية غير المملوكة من الدولة (قطاعات الصناعة- الزراعة- الخدمات/ الأسواق المالية/ البنوك التجارية / وسائل الاعلام الاهلية)	*الكفاءة الاقتصادية في إدارة الموارد عن طريق تصفية المؤسسات المفلسة "العاجزة".*تقليص دور الدولة في الأنشطة الإنتاجية وترشيد الدعم لها.*توفير فرص عمل.
المجتمع المدني: المؤسسات الطوعية كافة غير النفعية التي تعمل من أجل نشر مجموعة من القيم بغية تطوير المجتمع (الجماعات الدينية/ الأحزاب السياسية/ النقابات/ منظمات حقوق الانسان،،الخ)	*المشاركة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية في المناقشة والتداول حول صياغة القوانين وتعديلها.*اعداد الدراسات والأبحاث حول المشكلات المجتمعية" الفقر/ البطالة / قضايا المرأة والطفولة،،الخ" واقتراح الحلول.* تعزيز دور الفرد والجماعات من حيث ضمان الحقوق والحريات والحد من الانتهاكات.

المصدر : من اعداد الباحثة.

***الهوامش**

(*)تضم الدول (الكويت / السعودية/ الامارات / العراق/ البحرين/ اليمن / قطر / مصر/ سوريا/ سلطنة عمان/ تركيا/ ايران/ لبنان/ إسرائيل/ باكستان/ أفغانستان/ جمهوريات آسيا الوسطى).

(**) لعام(2014) للفترة (كانون الثاني – تموز) في (14) بلد(الأردن – الجزائر–السعودية – العراق- السودان–الكويت- المغرب اليمن – لبنان – مصر – تونس – موريتانيا – فلسطين- ليبيا) وبعينة اجمالية(26618) مستجيب ومستجيبة وعينة العراق(1494) .لعام (2015) للمدة (آيار – أيلول) في (12) بلد (الأردن – الجزائر–السعودية – العراق- السودان–الكويت- المغرب – لبنان – مصر – تونس- موريتانيا–فلسطين) وبعينة اجمالية (18311) والعراق بـ(1500) مستجيب ومستجيبة.لعام (2016) (أيلول –كانون الأول) في (12) بلد (الأردن – الجزائر–السعودية – العراق- السودان–الكويت- المغرب – لبنان – مصر – تونس- موريتانيا–فلسطين) وبعينة اجمالية (18310) والعراق بـ (1500) مستجيب ومستجيبة.لعام (2017) للمدة (كانون الأول – نيسان) في (11) بلداً (الأردن –السعودية – العراق- السودان–الكويت- المغرب – لبنان – مصر – تونس- موريتانيا–فلسطين) وبعينة اجمالية (18830) والعراق بـ(1500) مستجيب ومستجيبة.

(***) للمزيد انظر في: الإسماعيلي وآخرون، سالم بن ناصر، الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقارير السنوية (2014- 2018) ، معهد فريزر : مؤسسة البحوث الدولية بسلطنة عمان.

(****) خمسة تصنيفات تقع ضمن معيارين هما : الأول: شفافية الموازنة الكافية وتضم تصنيفين: (1- معلومات مكثفة "متوافرة" تتراوح قيمته ما بين (81- 100) . 2- معلومات جوهرية "كثيرة" (61- 80). الثاني: شفافية الموازنة غير الكافية وتضم ثلاثة تصنيفات هي: 1- المعلومات محدودة (41- 60). 2- الحد الأدنى من المعلومات متوافرة (21- 40) . 3- معلومات قليلة "نادرة أو لا توجد " (0- 20).

(*****)للمزيد من التفاصيل : انظر في: مسح الموازنة المفتوحة 2015، الفصل الثاني: حالة شفافية الموازنة: 21. متاح على موقع.www.internationalbudget.org